أخبار قصيرة

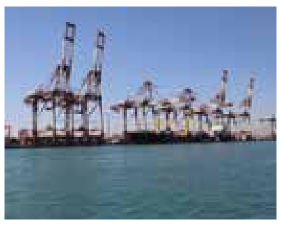

نمو النقل في ميناء الشهيد رجائي بنسبة ٢٣٣٪

أعلن المدير العام لموانئ هرمزكان عن نمو النقل بسكك الحديد والمواد المعدنية والكبريت في ميناء الشهيد رجائي. وقال حميد رضا محمد حسيني تختي: رغم التحديات الناجمة عن الحرب المفروضة والانخفاض الأولي في حركة النقل بسكك الحديد، فإن المتابعات المستمرة والتعامل مع المنظمات المجاورة أعادت عملية النقل بسكك الحديد للبضائع في هذا الميناء الاستراتيجي إلى مسار النمو، مضيفاً: إن حجم شحنات الحديد في قطاع سكك الحديد ارتفع من ١٣ ألفًا و٨٥٧ طنًا في النصف الأول من العام الماضي إلى ٤٦ ألفًا و٩٦ طنًا في الفترة المماثلة من العام الجاري، ما يدل على نمو بنسبة ٢٣٣٪. وتابع: إن النقل بسكك الحديد للمواد المعدنية ارتفع أيضًا من ٧٠٢ ألف و٤٠٢ طن إلى مليون و٩٢ ألفًا و٦٠٣ أطنان، ما يُظهر نموًا بنسبة ٥٦٪ في هذا القطاع، مشيراً إن حجم نقل الكبريت ارتفع بنسبة ٦٨٪ من ٣٠ ألفًا و٢٢ طنًا إلى ٥٠ ألفًا و٥٢٣ طنًا.

بورصة طهران تنهي تداولاتها على ارتفاع

سجّل المؤشر العام لبورصة طهران ارتفاعاً بمقدار ١٨ ألفاً و٤٤٣ نقطة في ختام تداولات الثلاثاء ليصل إلى مستوى ٨ ملايين و٢٧٢ ألف نقطة. كما ارتفع مؤشر الشركات متساوية الأوزان بمقدار ٢٨ ألفاً و٤٥٦ نقطة، ليستقر عند مستوى مليونين و٢٥١ ألف نقطة. وبلغت القيمة السوقية الإجمالية ٢٣/٩ ترليون تومان، فيما وصلت قيمة تداولات الثلاثاء إلى ١٥٧/٢ ترليون تومان، وبلغت قيمة التداولات الصغيرة ٤٣/٨ ترليون تومان. واستحوذت الأسهم المرتفعة على ٧١٪ من السوق. كما ارتفع مؤشر السوق الموازية بمقدار ٩٣٢ نقطة، ليصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق عند ٦٧/١٩٠ نقطة. وبلغت قيمة التداولات في السوق الموازية ١١٣/٧ ترليون تومان.

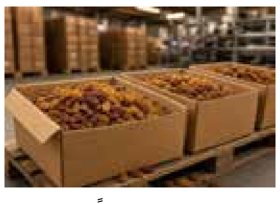

إيران الثانية عالمياً في إنتاج الزبيب

أعلن معاون وزير الزراعة أن إيران تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الزبيب. وأشار محمد مهدي برومند إلى مكانة إيران في إنتاج المحاصيل البستانية، قائلاً: إن إيران تصنف حالياً ضمن أفضل ١٠ دول في العالم في مجال البستنة، وتحتل المراتب من الأولى إلى العاشرة عالمياً في إنتاج ٣٠ محصولاً بستانياً استراتيجياً، لافتاً إلى دور قطاع البستنة في رفد الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة، موضحاً: يتحقق للبلاد سنوياً عائدات من النقد الأجنبي تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار من صادرات العنب الطازج والزبيب، وبذلك يسهم المزارعون بشكل كبير في تنمية الصادرات غير النفطية إلى جانب تأمين الأمن الغذائي.

سازمان توسعه تجارت ایران
Trade Promotion Organization of Iran
IRAN EXPORTS GLOBAL MARKETS

بمناسبة «اليوم الوطني للصادرات» وتنامي أهمية الربط الإقليمي؛

إيران.. من بناء الأسواق إلى إنشاء الممرات التجارية

الوفاق/ يمثل اليوم الوطني للصادرات، الذي يصادف اليوم ٢١ أكتوبر، فرصة لإعادة التفكير في مفهوم التصدير، وهو مفهوم يتجاوز في اقتصاد اليوم بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية، ليعني بناء مسارات مستدامة للحضور في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. وفي ظل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وتزايد أهمية المسارات البرية والإقليمية، واحتدام المنافسة على ممرات العبور، يمكن أن تتحول الميزة الجغرافية لإيران إلى إحدى أهم المزايا الاقتصادية للبلاد.

تحويل إيران إلى مسار موثوق لتبادل السلع

تقع إيران عند نقطة التقاء ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسية، هي الخليج الفارسي والمياه الحرة، وآسيا الوسطى، وأسواق شرق آسيا وغربها. ومن ثم، لا يمكن البحث عن مستقبل الصادرات الإيرانية في زيادة حجم السلع المصدرة فحسب، بل ينبغي العمل أيضاً على خفض تكاليف الوصول إلى الأسواق وتقليص الزمن اللازم لذلك، وتحويل إيران إلى مسار موثوق لتبادل السلع.

وفي هذا السياق، يمثل إنشاء الممر الثلاثي بين إيران وأفغانستان وطاجيكستان، الذي تم الاتفاق على إطلاقه عملياً في عام ٢٠٢٦، مع إدراج نقل شحنات تجريبية ضمن جدول الأعمال، نموذجاً لافتاً للإمكانات الجديدة للتعاون الإقليمي. ومن شأن هذا المسار، في حال استكمال البنية التحتية وتنسيق الإجراءات الجمركية وإرساء آليات منتظمة للنقل، أن يسهل وصول إيران إلى أسواق آسيا الوسطى، وأن يختصر في المقابل مسارات وصول طاجيكستان وسائر دول المنطقة إلى الموانئ والأسواق الإيرانية.

تطوير مشاريع الربط الإقليمي

تتضح أهمية هذه المسألة بصورة أكبر عند النظر إليها في إطار مشروعات الربط الإقليمي الأوسع. فقد طُرح مشروع الممر السككي الذي يربط خمس دول هي الصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران، بهدف إقامة رابط بين الصين وإيران وتوسيع إمكانية وصول دول آسيا الوسطى إلى الموانئ الإيرانية. وفي ظل هذه البنية الجيواقتصادية، لا تقتصر مكانة إيران على كونها دولة مصدرة، بل يمكنها أن تصبح جزءاً من البنية التحتية التي تتيح لدول آسيا الوسطى الوصول إلى المياه الحرة وأسواق جنوب آسيا وغربها.

ومن هذا المنطلق، ينبغي للسياسة التصديرية الإيرانية أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تنويع الأسواق المستهدفة، وزيادة حصة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، وتطوير الممرات التجارية واللوجستية. ولا تزال الأسواق التقليدية تحتفظ بأهميتها، غير أن أسواق آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان والصين وشبه القارة الهندية تمتلك إمكانات تؤهلها للحصول على وزن أكبر في الاستراتيجية التصديرية الجديدة لإيران.

٢١ مليار دولار صادرات خلال ٦ أشهر

وفي هذا السياق، صرّح المدير العام لمكتب غرب آسيا وأفريقيا التابع لمنظمة تنمية التجارة، بأنه رغم العقوبات، بلغت صادرات البلاد ٢١ مليار دولار ووارداتها ١٩ مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس). وأشار عبدالأمير ربيهاوي إلى أن دعم القطاع الخاص يُعدّ من أهم سياسات التجارة الخارجية للبلاد، قائلاً: تقوم سياستنا التجارية الخارجية على دعم القطاع الخاص، ويجب توفير منصة لنشاط وتواجد الفاعلين الاقتصاديين بفعالية في الأسواق المستهدفة.

وفي معرض حديثه عن دور المستشارين التجاريين في تطوير العلاقات الاقتصادية للبلاد، أوضح ربيهاوي قائلاً: يتم إيفاد مستشارين تجاريين إلى الدول المستهدفة كممثلين للقطاع الخاص، وذلك لتوفير الأساس اللازم لتطوير العلاقات التجارية وتسهيل أنشطة المصدرين، مضيفاً: لقد تلقى المستشارون التدريب اللازم، ولديهم خبرات جيدة، ومن الضروري الاستفادة من وجودهم في المحافظة لفهم الأسواق.

وأكد ربيهاوي على الدور المحوري للناشطين الاقتصاديين في استمرار التجارة الوطنية، قائلاً: على الرغم من التحديات القائمة، يواصل القطاع الخاص دفع عجلة الصادرات والتجارة في البلاد، لذا يجب علينا دعم العاملين في هذا القطاع وتذليل العقبات التي تعترض أنشطتهم، مشدداً على ضرورة تعزيز التقارب في المجال الاقتصادي. وتابع: في ظل التآزر والتنسيق والوحدة السائدة في البلاد، من الضروري تعزيز الاقتصاد بالتعاون مع القطاع الخاص لضمان ازدهار التجارة، وتنمية التبادلات الاقتصادية، والاستغلال الأمثل لإمكانيات البلاد.

تعزيز حضور إيران في الأسواق الإقليمية والدولية

من جهته، أشار رئيس قسم التنسيق في هيئة المستشارين التجاريين بمنظمة تنمية التجارة إلى جهود المنظمة خلال العدوان الصهيو - أمريكي وبعدها، قائلاً: إن منظمة تنمية التجارة قد تبنت نهجاً أكثر فعالية للحفاظ على حضور إيران في الأسواق الإقليمية والدولية وتعزيزه.

وقال محمد رجب نجاد: يُعدّ توفير معلومات دقيقة عن الأسواق المستهدفة، والتوعية باللوائح المالية والتجارية للدول المستوردة، وتحديد الشركاء الاقتصاديين، من بين محاور أنشطة هذه المنظمة لتطوير الصادرات بعد الحرب. وأضاف: يوجد ١٧ مستشارًا تجاريًا في الدول المستهدفة للتصدير، ويتمثل النهج الجديد للمنظمة في مجال المستشارين التجاريين في تقديم صورة دقيقة وحديثة وعملية عن أوضاع السوق في الدول التي يعملون بها. وتابع: بإمكان وسائل الإعلام أن تلعب دورًا فعالًا في تعزيز مكانة الصادرات في البلاد من خلال رفع مستوى الوعي العام بأهمية الصادرات ودورها في جلب العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الختام، يمكن القول أن المنافسة المستقبلية بين الدول لن تقتصر على طبيعة ما تصدّره، بل ستشمل أيضاً تحديد الدولة التي تستطيع الوصول إلى الأسواق بسرعة أكبر وبتكلفة أقل وموثوقية أعلى. ويمكن لليوم الوطني للصادرات أن يذكّر بهذا التحول في النموذج الاقتصادي: الانتقال من تصدير السلع إلى تصدير الإمكانات، ومن دراسة الأسواق إلى بنائها، ومن الاستفادة السلبية من الموقع الجغرافي إلى تحويله إلى ميزة اقتصادية وجيواقتصادية مستدامة.

> **لا يمكن البحث عن مستقبل الصادرات الإيرانية في زيادة حجم السلع المصدّرة فحسب؛ بل ينبغي العمل أيضاً على خفض تكاليف الوصول إلى الأسواق وتحويل إيران إلى مسار موثوق لتبادل السلع**

> **ينبغي للسياسة التصديرية الإيرانية أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تنويع الأسواق المستهدفة، وزيادة حصة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، وتطوير الممرات التجارية واللوجستية**

البيان الصادر عن اجتماع رؤساء وزراء الدول الأعضاء في طاجيكستان؛

شنغهاي تتطلع نحو توسيع الشراكات الاقتصادية وتطوير النقل

اختُتمت، أمس الثلاثاء، في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، أعمال الاجتماع الـ٢٥ لمجلس رؤساء وزراء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، بالمصادقة على مجموعة من وثائق التعاون التجاري والاقتصادي والرقمي، إلى جانب طرح مقترح لإنشاء شبكة من مراكز الذكاء الاصطناعي والتأكيد على تسهيل النقل وتوسيع التبادل الاقتصادي.

وأعلن رئيس الوزراء الطاجيكي، قاهر رسول‌زاده، أن الاجتماع أقرّ وثائق تشمل خطة عمل مشتركة حتى عام ٢٠٣٠ للتعاون التجاري والاقتصادي متعدد الأطراف، ووثيقة مفاهيمية لمنصة رقمية للنقل الدولي متعدد الوسائط، ونظاماً لقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار في القطاع الصناعي، موضحاً: أن الاتفاقات تغطي مجالات النقل والخدمات اللوجستية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والزراعة والطاقة، مشيراً إلى أن أكثر من ٧٠٪ من التجارة الخارجية الطاجيكية تتم مع الدول الأعضاء في المنظمة.

تسهيل التجارة وتطوير الذكاء الاصطناعي

من جانبه، دعا رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ إلى إزالة العوائق التجارية وتبسيط إجراءات التبادل التجاري والاستثمار بين الدول الأعضاء، بما يسهم في ضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمية، مؤكداً أن اختلاف الموارد والإمكانات التقنية بين الدول يمكن أن يتحول إلى ميزة للتعاون.

بدوره، شدد النائب الأول لرئيس الوزراء القيرغيزي، دانيار أمانغلديف، على تسريع نقل البضائع وخفض تكاليف النقل، داعياً إلى اعتماد الوثائق الإلكترونية والإخطار المسبق بالشحنات وتنسيق استخدام التقنيات الجمركية الحديثة.

كما أعلن رئيس الوزراء الكازاخستاني، أولجاس بكتنوف، اقتراح إنشاء شبكة من مراكز الذكاء الاصطناعي تحت مظلة المنظمة، بهدف ربط الإمكانات التقنية والخبرات لدى الدول الأعضاء، فيما أشار الأمين العام للمنظمة، نورلان يرميكباييف، إلى أن حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء تجاوز ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥، مؤكداً أهمية توفير آليات دعم وحوافز للمشاريع متعددة الأطراف.

وفي السياق ذاته، أعلن رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين أن حجم التجارة الروسية مع الدول الأعضاء بلغ ٣٠ تريليون روبل عام ٢٠٢٥، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١٨٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مضيفاً أن الجزء الأكبر من التسويات التجارية مع هذه الدول يتم بالعملات الوطنية.

موقع جغرافي متميز وشبكة ربط مع دول آسيا؛

معبر سرخس.. ركيزة استراتيجية لتوسيع التجارة الخارجية الإيرانية

أكد معاون وزير الداخلية للشؤون الأمنية بأن جميع المعابر البرية للبلاد تكتسب أهمية خاصة في تأمين السلع الأساسية نظراً للظروف الراهنة؛ مشيراً إلى أن الميزة الأبرز لمعبر سرخس الحدودي (شمال شرق) تتمثل في امتلاكه بنية تحتية للسكك الحديدية وارتباطه بمنطقة شرق آسيا.

وقال علي أكبر بورجمشيديان، الإثنين، خلال زيارته إلى مدينة سرخس: أن هذه المزايا جعلت المنطقة ضمن المناطق ذات الأولوية في البلاد على صعيد التفاعلات الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الداخلية، موضحاً: أن الأهمية الاستراتيجية للمعابر البرية والسككية تضاعفت في الوقت الراهن، بالنظر إلى البنية التحتية المتاحة والموقع الجغرافي المتميز لسرخس، فضلاً عن اتساع نطاق ارتباطاتها بدول رابطة الدول المستقلة والصين؛ مؤكداً أن الاستفادة القصوى من الإمكانات الحدودية تمثل ضرورة استراتيجية لتلبية احتياجات البلاد وتعزيز علاقاتها الاقتصادية. كما أشار بورجمشيديان إلى المكانة الخاصة التي يحتلها معبر سرخس في التفاعلات الاقتصادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الدول الصديقة؛ موضحاً: أن امتلاك منفذ للسكك الحديدية، ووجود منطقة حرة تجارية وصناعية، إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز، يوفر إمكانات قيّمة يمكن أن تسهم في تلبية جزء كبير من احتياجات البلاد في مجالات التجارة والاستيراد والتصدير والعبور الترانزيت، معتبراً أن تطوير الروابط التجارية مع دول شرق آسيا، ولا سيما الصين، يمثل إحدى الفرص المهمة التي تتيحها المنطقة الحرة في سرخس؛ لافتاً إلى أن تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار واستقطاب المستثمرين الأجانب، وخصوصاً الصينيين، تبشّر بمستقبل واعد للمنطقة، ويمكن أن تسهم في تلبية جانب كبير من احتياجات البلاد وتوسيع التبادل التجاري.